

العنوان: مكانة الصين في المؤسسات السياسية الدولية**Title in English: China's position in international political institutions****صافا يمينية^{*1}****¹جامعة ابن خلدون تيارت(الجزائر)****safaaminasp@gmail.com**

تاريخ الاستلام: 2021/10/03

تاريخ القبول: 2022/03/25

تاريخ النشر: 2022/03/26

ملخص:

إن الصعود الصيني وقدرتها على إدارة الشؤون الدولية، يعطيها مكانة هامة بالمؤسسات السياسية العالمية، خاصة لدى هيئة الأمم المتحدة، انطلاقا من أفكارها، وإيديولوجيتها وتصوراتها، وتوجهاتها السلمية والدبلوماسية، في ظل تضارب المصالح بين القوى الكبرى والصراع الدولي، ومحاولات رسم خريطة جيوسياسية جديدة للعالم، وكذا انطلاقا مما حققته من تقدم اقتصادي، وسياسي وثقافي هام، على مستوى النظام الدولي، فالصين لها دور سياسي هام في إدارة شؤون قضايا الشرق الأوسط، وعلى الخصوص، قضية فلسطين، وسوريا، ولبنان، وقضايا العرب عامة، خاصة قضايا الساحل الأفريقي، مما يعطيها مكانة هامة في المؤسسات السياسية الدولية، مقارنة بدورها في قضايا الاتحاد الأوروبي، الذي تربطه بها علاقات اقتصادية لأغراض سياسية، إلا أن الصين تبقى محور استراتيجي لإدارة مختلف القضايا السياسية في المؤسسات السياسية العالمية.

الكلمات مفتاحية: المؤسسات السياسية - العلاقات الدولية - القضايا السياسية العربية**Summary:**

The rise of China and its ability to manage international affairs gives it an important position in global political institutions, especially in the United Nations, based on its ideas, ideology and perceptions, and its peaceful and diplomatic orientations, in light of conflicting interests between major powers and international conflict, and attempts to draw a new geopolitical map of the world, Likewise, based on the significant economic, political and cultural progress it has achieved at the level of the international system, China has an important political role in managing the affairs of Middle Eastern issues, in particular, the issue of Palestine, Syria, Lebanon, and Arab issues in general, especially the issues of the African coast, which gives it An important place in international political

institutions, compared to its role in the issues of the European Union, with which it has economic relations for political purposes. However, China remains a strategic hub for managing various political issues in global political institutions.

Keywords: political institutions, international relations, Arab political issues

* المؤلف المرسل

مقدمة

تسعى الصين كدولة تمتلك مقومات التقدم، انطلاقاً من كونها محور استراتيجي في العلاقات الدولية، وامكانية المساهمة في تحقيق التنمية الدولية، وإدارة مختلف شؤون العالم وقضاياها الاستراتيجية الدولية، مما يؤهلها لاحتلال مكانة هامة في مختلف المؤسسات العالمية، كفاعل اقتصادي، وسياسي استراتيجي في المؤسسات الدولية.

تلعب الصين دوراً هاماً في تفعيل العلاقات الأمريكية والإسرائيلية، بل كثيراً ما هدّدت المصالح الكبرى لهاتين الدولتين كقوى عظمى تحكم العالم، مما خلق نوعاً من التوازن في ظل تضارب المصالح وصراع القوى العالمية في المؤسسات الدولية، بل كانت نقطة توتر في قضايا الشرق الأوسط، وقضايا العرب عامة في المحافل الدولية، كما كانت خطراً على العلاقات الاقتصادية بين مختلف القوى التي تحكم العالم، في مختلف المؤسسات الاقتصادية الدولية، في إطار بحثها عن النفوذ الاقتصادي العالمي، سواء بالشريط الأوربي أو بالدول العربية، أو مع إسرائيل، في ظل توسع مجال استثماراتها التي تتخوف منها خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

انطلاقاً مما سبق، للصين مكانة هامة في المؤسسات السياسية الدولية، كمحور توازن في ظل صراع المصالح بين مختلف القوى العالمية، انطلاقاً مما سبق، يمكن صياغة الإشكالية التالية : ما هي مكانة الصين في المؤسسات السياسية الدولية؟

للإجابة عن الإشكالية السابقة الذكر تم تقسيم هذه الدراسة إلى المحاورين التاليين:

المحور الأول: عوامل المعجزة الصينية ودورها الاستراتيجي في العالم:

ترتكز المعجزة الصينية على عدة عوامل وأسس، ساهمت في اعطائها مكانة بين مختلف دول العالم، حيث يمكن تبيانها كما يلي:

أولاً: التكتل الاقتصادي لتطوير العلاقات الدولية:

1- المتغير الديمغرافي للصين

1-1 متغير التركيبة العرقية والتعداد البشري:

إن متغير التركيبة العرقية والتعداد البشري للصين، أثر في علاقاتها الداخلية، وكذا توجهاتها السياسية، بل كان محددًا لسياستها الخارجية اتجاه مختلف دول العالم، وخاصة الدول العربية، والأوروبية، والآسيوية، لترقى الصين بتفكيرها الى البحث عن الانفتاح على العالم الخارجي، بل والمساهمة في التنمية الدولية، فالصين محور استراتيجي في العلاقات الدولية¹، حيث ساهم هذا المتغير في تطويرها وازدهارها اقتصاديا بشكل سريع، مما جعل الصين دولة متقدمة اقتصادياً، وتجارياً، وثقافياً، وتكنولوجيا وأصبحت الدولة الثانية في العالم، من حيث حجم الاقتصاد، بل يتوقع لها أن تكون الدولة الأولى في العالم مع عام 2030²، مما يعطيها مكانة هامة في المؤسسات السياسية العالمية.

1-2 التقدم الاقتصادي طريق للتقدم السياسي:

مثلاً انطلقت الدول الأوروبية، من فكرة أن الوحدة الاقتصادية تؤدي الى الوحدة السياسية في بناء التكتلات الإقليمية، كذلك انطلقت الصين من نفس الفكرة، أي أن التقدم الاقتصادي يؤدي الى التقدم الدبلوماسي وتطوير العلاقات الدولية، مما يقتضي منها القيام بدورها في إدارة الشؤون الدولية³، في هذا المجال عمدت الصين الى تنفيذ استراتيجية لتعزيز وتطوير القواعد الصناعية القديمة، بشمال شرق البلاد وإعادة هيكلتها، حيث وصل إجمالي الناتج المحلي 93 مليار دولار، وتجاوز حجم الإيرادات 9.7 مليار دولار خلال عام 2011، وحقق الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو نسبته 11.1% في النصف الأول من عام 2012، حيث كانت لها تجربة سابقة على تعزيز القواعد الصناعية القديمة بمنطقة شمال شرق البلاد، التي أقرتها الحكومة الصينية في أغسطس 2003⁴.

كما عملت الصين على تكثيف علاقاتها الاقتصادية مع منطقة الشرق الأوسط، رغبة منها في الاستفادة من العائدات النفطية، واستغلال الموارد الأولية في المنطقة، وكذا تطوير مجال استثماراتها في إطار التنافس الدولي الاقتصادي على الموارد النفطية، حيث نمت الصين لتصبح واحدة من أكبر مستهلكي النفط في العالم، أين احتلت المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة، بفضل توسيع علاقاتها مع دول الشرق الأوسط، فقد ارتفعت هذه الواردات مدفوعة بزيادة الطلب، وأصبحت الصين أكبر مستورد للنفط في العالم عام 2017، كما تواصل الصين قيادة النمو العالمي في واردات النفط، بل تعد أيضاً ثاني أكبر مستورد للغاز الطبيعي في العالم⁵.

في هذا المجال تجدر الإشارة أيضاً، الى مدى وعي وإدراك الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لهذه المعادلة، منذ الستينيات من القرن العشرين، وأن الصين هي الأكثر تأهيلاً للدور الدولي، بحكم الكثافة السكانية، والارث التاريخي، وضرورة التقدم الاقتصادي، لذلك بدأت العديد من الفواعل الدولية سواء دول، أو تكتلات اقليمية، في إقامة علاقات اقتصادية وعسكرية، ودبلوماسية مع الصين، بعد نهاية الحرب الباردة 1989، وعلى الخصوص إسرائيل منذ عام 1992⁶، مما يساهم في زيادة مكانتها، ودورها على مستوى المؤسسات الدولية.

ثانياً: الإصلاحات الاقتصادية والعلاقات الاقتصادية الدولية:

عمدت الصين الى اتباع سياسة اقتصادية ناجعة ودقيقة، برزت من خلال الركائز التالية:

1- خلق مناطق صناعية استراتيجية:

ركزت الصين على التجارة الخارجية بوصفها وسيلة رئيسية للنمو، الأمر الذي أدى إلى إنشاء مناطق اقتصادية خاصة، أولاً في شينتشين (بالقرب من هونج كونج)، ثم في غيرها من المدن الصينية، جرت أيضاً إعادة هيكلة الشركات غير الكفاء المملوكة⁷. كما شهد عام 1997 افتتاح أول منطقة خاصة بمدينة (chen Zhen) جنوبي الصين، وقد توالى إنشاء تلك المناطق بعد النجاح الذي حققته مناطق البدء، وكان الهدف الأول هو تحويل هذه

المناطق والأقاليم الى بؤر اقتصادية، وصناعية، تدفع بحركة الصادرات الى الأمام، على أن تقوم هذه المناطق بمساعدة المناطق الداخلية الأخرى، وهكذا تنتقل التنمية الاقتصادية من منطقة لأخرى⁸، بالإضافة الى صناعة أربع مناطق اقتصادية لتشجيع الاستثمار الأجنبي.

2- اعتماد سياسة تكثيف الاستثمارات:

عمدت الصين الى سياسة تشجيع الاستثمار الداخلي في الأيدي العاملة، أي الاستثمار في مجموعة واسعة من المؤسسات الصغيرة، وكذا الاستثمار الاجنبي، حيث خففت الحكومة من الرقابة على الأسعار، وشجعت الاستثمار الخارجي. لقد دخلت الصين في منظمة التجارة العالمية، وفتحت أسواق الأسهم للمستثمرين الأجانب وعدلت بنودا في الدستور، من أجل حماية الأملاك الخاصة، ووقعت على اتفاق تحرير الأسواق مع عشر دول جنوب شرق آسيا وعملت على تقوية العلاقات الاقتصادية المباشرة مع أمريكا، لمواجهة التحديات بعيدة المدى ، كما عمدت الى ابتداء طرق جديدة ومتنوعة لتبادل المنافع الاقتصادية مع الدول الأوروبية ، مثل التركيز على الاستثمارات المشتركة، وفتح الاسواق، ومعالجة كافة المعوقات، التي تحد من التبادل التجاري بينهم⁹ وبذلك اجتذبت الصين تدفقا مستمرا من الاستثمارات الأجنبية منذ انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001.

3- تطوير سياسة التكتلات الاقتصادية العملاقة:

إن سياسة التكتلات الاقتصادية العالمية، يخدم كثيرا الاستراتيجية الصينية، والذي استفادت منه كثيرا اسرائيل، بسبب تنامي العلاقات الاقتصادية الصينية الاسرائيلية، مما أضعف التحالفات العربية على الصعيد الدولي، التي تساهم في دعم القضية الفلسطينية والقضايا العربية عامة، واستمرار التجاوزات وخرق القانون الدولي من طرف اسرائيل¹⁰. في نفس السياق، تبرز مبادرة الحزام والطريق، كتكتل استراتيجي صيني، يتم تبيان أهدافه الاستراتيجية السياسية والاقتصادية كمايلي:

يعتبر برنامج "مبادرة الحزام والطريق" التجاري والاستراتيجي، هو المشروع الأكثر طموحا لرئيس الحزب الشيوعي الصيني شى جين بينج، وكان قد تم في بادئ الأمر الترويج لهذه

المبادرة بصفتها إحياء للطريق التجاري البري القديم "طريق الحرير"، الذي كان يربط الصين بأوروبا، فكان ذو أبعاد اقليمية ثم امتد الى أبعاد دولية عالمية، أما الآن، فطرق الرئيس الصيني الضخمة عالمية في نطاقها، وتمتد حتى جيبوتي، التي تعد ممرا بحريا استراتيجيا في إفريقيا، وغرب شبه الجزيرة العربية، فقد طرح الرئيس الصيني "شي جين بينغ" هذه المبادرة عام 2013، التي تمد النفوذ الصيني إلى مناطق واسعة من العالم في أوروبا وأفريقيا وآسيا، من خلال شبكة من الطرق، والموانئ، والمطارات، ومشاريع البنية التحتية، كما أن هذه المبادرة، سوف تحدد ملامح جديدة لتوازنات القوى في النظام الدولي¹¹.

من الواضح، أن هدف شبكات مبادرة الحزام والطريق، هو تحقيق مكاسب استراتيجية للصين، سواء كانت مكاسب سياسية، أو اقتصادية، هذه الأخيرة التي تظهر من خلال التحفيز بزيادة كبيرة جدا في التجارة، أو من خلال الاستحواذ على أية أصول تختارها الصين، عندما يتم العجز عن سداد الديون كمقابل لها، أو ضمان مورد نفطي لها، بحيث تستطيع الصين، بصفتها أكبر مستورد للنفط في العالم، تنويع مصادر حصولها عليه، نتيجة للعديد من اتفاقيات مبادرة الحزام والطريق الثنائية.

أما عن المكاسب السياسية، فتبرز من خلال: ترتيبات مبادرة الحزام والطريق، فالدول المشاركة في هذه المبادرة، التي بشكل عام تتمتع بعلاقات ودية مع الولايات المتحدة وحلفائها، ربما تتأى بنفسها عن دعم مخاوف الأمن القومي لدى الغرب، خوفا من فقدان الاستثمارات الصينية الكبيرة في اقتصاداتها¹².

ثالثاً: الإصلاحات السياسية وسياسة التحول في السياسة الخارجية:

1- الإصلاحات السياسية الداخلية والتحول نحو الرأسمالية:

لعبت الإصلاحات السياسية، وسياسة التحول الصيني نحو الرأسمالية، دورا كبيرا في تحقيق المعجزة الصينية، وتأهيلها للدور الدولي، وإدارة شؤونه في ظل نظام القطبية الأحادية والهيمنة والسيطرة الأمريكية على العالم، هذا الدور الذي يعطيها المقدرة على تشكيل العالم تبعا للصورة والأفكار، التي تريدها للمجتمع الدولي، بل تعتبر أن مكانتها الطبيعية، هي

الهيمنة على أسيا وعلى العالم، في ظل التراجع الأمريكي، وغياب أدوار عدة فواعل دولية استراتيجية: كفرنسا، وألمانيا، والعرب، في تحقيق نوع من التوازن الدولي، وامتلاكها للتقدم الاقتصادي، والعسكري، والسياسي، لتكون فاعلا استراتيجيا في العالم¹³.

بدأ أكبر تحول في الصين المعاصرة بتبني برنامج التحولات الأربعة، حيث تركز الاهتمام على القطاعات التالية: الزراعة، الصناعة، البحث العلمي، السياسة الخارجية والدفاع، وفي هذا المجال، ركزت السياسة الصينية على عاملين أساسيين هما:

العامل الأول: ادخال اصلاحات على النموذج الاشتراكي من خلال: اعطاء دور الحافز الفردي، وتحرير التجارة الخارجية، والانفتاح أمام الاستثمار الأجنبي،... الخ.

العامل الثاني: اعتماد القيادات التكنوقراطية في السلطة السياسية بدل القيادات الايديولوجية، فضلا عن التشبيب¹⁴.

2- التحول في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية:

لقد مست السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، أيضا العديد من التحولات الهامة، التي برزت من خلال:

- اعتماد النزعة البراغماتية في العلاقات الدولية.
- تعزيز التوجهات لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية، لأن ذلك يخلق بيئة لانتعاش التجارة الدولية والتحول الى دولة ذات نزعة ميركانتينية، تجعل من حجم تجارتها الخارجية الهدف المركزي لها، انطلاقا من هذه النقطة الهامة، عمدت الصين الى تعميق علاقاتها مع اسرائيل¹⁵.

- تعمل الصين بسياسة التعاون والكسب المشترك، ولا تؤمن بسياسة التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة، أو السعي لتغيير نظامها السياسي، أو طرح مفاهيم مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان¹⁶، بهدف السعي لتحويل العالم إلى التعاون والسلام، وهي سياسة مضادة للسياسة الأمريكية، القائمة على مبدأ التدخل في سياسات الدول، ومبدأ التدخل الدولي لحماية حقوق الانسان، وتفسر الصين هذا التوجه، بأنها لا ترغب في أن تكون مهيمنة على

الدول، وترى أنه إذا كان هناك حاجة للتدخل الدولي، فإن رأي البلد المعني ووجهة النظر الإقليمية، يجب أن يأتيا أولاً¹⁷.

- عدم الانغماس في النزاعات الحادة وخاصة قضايا الشرق الأوسط.
- احياء التجارة العالمية: وهو مبدأ مستمد من التراث الصيني العريق، كرجبة منها في احياء الحضارة الصينية العريقة، التي تعود الى آلاف السنين قبل الميلاد، كأداة لتحقيق ثلاثة أهداف، هي: نهضة الصين، تفاعلها مع العالم الخارجي بالأخذ والعطاء، تحويل العالم إلى التعاون والسلام بدلاً من الصراع الدولي¹⁸.

-تبنى الصين في سياستها مبدأ التمسك بالخصوصية الدينية، والاجتماعية، والثقافية واحترام حقوق الانسان بمختلف جوانبها، المدنية، والسياسية، والاقتصادية، واحترام مختلف المبادئ والقيم الحضارية للدول، وفي هذا المجال يمكن الإشارة الى، عدم استخدام عالمية حقوق الإنسان ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، والانتقاص من سيادتها الوطنية كما هو مطبق في السياسة الأمريكية العالمية، مما جعل السياسة الخارجية للصين، تحظى بالقبول لدى أغلب الدول أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية¹⁹.

انطلاقاً مما سبق، فإن الصين تسير في طريقها نحو تحقيق المعجزة الصينية، وتأهيل نفسها للدور الريادي، حيث جعلت من نفسها فاعلاً استراتيجياً دولياً في عدة مجالات استراتيجية: سياسياً، واقتصادياً وعسكرياً.

المحور الثاني: دور الصين في المؤسسات السياسية الدولية:

تعتبر الصين فاعلاً سياسياً استراتيجياً، لها دور فعال في حل العديد من القضايا السياسية الدولية وكذا في عملية التحول والتغيير في العديد من السياسات العالمية، نحو اتجاهات ومسارات معينة بالمؤسسات السياسية، نظراً لامتلاكها مقومات القوة السياسية، من خلال: عضويتها الدائمة في هيئة الأمم المتحدة، وتوسع شبكة علاقاتها السياسية مع مختلف دول العالم، في هذا الصدد، سيتم تسليط الضوء على دورها كفاعل سياسي استراتيجي دولي، لها مكانة في المؤسسات السياسية الدولية، من خلال ادارة الشؤون والقضايا السياسية الدولية

المعاصرة، في ظل تضارب المصالح والصراعات بين القوى العظمى حيث يمكن تبيان ذلك كما يلي:

أولاً: الصين وإدارة القضايا السياسية على مستوى المحافل الدولية/ القضية الفلسطينية أنموذجاً

تعتبر الصين فاعل استراتيجي في العلاقات السياسية، والاقتصادية، لكل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، فهي عامل يثير التوتر حول قضايا الشرق الأوسط، وبالأخص قضية فلسطين، وانعكاساتها على الأمن الإسرائيلي في المنطقة العربية، والتخوف من الدعم السياسي الصيني لفلسطين من خلال عضويتها الدائمة بهيئة الأمم المتحدة، أو الدعم العسكري لها، خاصة أمام التحرك الصيني، وعملها على استثمار علاقاتها المتميزة مع الدول العربية، لتطوير التعاون الثنائي معها في المجال السياسي، واستضافتها لمنتدى التعاون الصيني العربي، بهدف تفعيل الشراكة الاستراتيجية بعيدة المدى²⁰، وكذا التخوف الإسرائيلي والأمريكي من التحالف الصيني العربي الفرنسي، أو مع الطرف البريطاني، كقوى تمتلك العضوية الدائمة بهيئة الأمم المتحدة، ويبرز ذلك من خلال التهديد الصيني للتواجد الإسرائيلي بفلسطين فتطور العلاقات الصينية الإسرائيلية، أقلق كثيراً الولايات المتحدة الأمريكية، بل أدى إلى ضغطها على إسرائيل، بضرورة إلغاء بعض الاتفاقيات الاقتصادية، وأبرز مثال في هذا المجال، إلغاء العقد الذي كانت قد قدمته الشركة الصينية "هاتشيسون" لإسرائيل²¹، مما أظهر التخوف الأمريكي من أن يعرض ذلك التواجد الإسرائيلي في فلسطين، خاصة وأن الصين عضو دائم في هيئة الأمم المتحدة، ولها علاقات اقتصادية متينة مع الدول الأوروبية، فضلاً عن بحثها عن ضرورة تمتين العلاقات مع إسرائيل وكثرة العطاء الصيني عليها.

نظراً لهذه الأسباب، فإن العلاقات الإسرائيلية الأمريكية مهددة، في ظل الإدراك الأمريكي لمدى خطر محاولات الصين ربط إسرائيل بمصالح اقتصادية وعسكرية، ومكانتها السياسية في هيئة الأمم المتحدة وتصويتها لصالح القضية الفلسطينية في هيئة الأمم المتحدة.

ثانياً: الصين وإدارة القضايا العربية على مستوى المؤسسات السياسية الدولية

تمتد العلاقات الصينية مع الدول العربية، الى دور الرئيس المصري جمال عبد الناصر، الذي أيد انضمام الصين الى حركة عدم الانحياز، الا أنه وبعد العدوان الثلاثي على مصر 1956، تحول الموقف الصيني الى موقف معاد لإسرائيل، وبرزت المظاهرات في بكين الصينية، مدعمة مصر خلال العدوان الثلاثي عليها، وأصبحت بذلك اسرائيل تمثل الامبريالية في منطقة الشرق الأوسط²²، وبعد اتفاقيات كامب دايفيد 1978، وانحطاط مصر، تغيرت الأوضاع و بدأ التحرك الصيني نحو اسرائيل، الا أنه يبقى دائماً التخوف الأمريكي، والاسرائيلي، والفرنسي، من تحول الصين لفاعل استراتيجي يحقق المصالح الاستراتيجية للدول العربية، ويمكن تفسير الرغبة الصينية في تقوية العلاقات السياسية، والاقتصادية، مع الدول العربية بالعوامل التالية:

- **وجود عدو مشترك**، وهو السياسة والهيمنة الأمريكية على العالم دون منازع، وفي هذا المجال، توجهت الصين في سياستها الاقتصادية، نحو توجيه العالم نحو استغلال الموارد النفطية عبر العالم في العديد من الدول، بما فيها الدول العربية والافريقية، حيث اعتمدت استراتيجية ذات شقين:

- **أحدهما فكري**: طرحت فيه الصين العديد من النظريات، مثل نظرية التناغم الدولي ومفهوم الكسب للجميع، ونظرية المصير المشترك، ونظرية ضرورة تعدد مراكز القوى الدولية، ونظرية مصلحة الجميع والتعاون السلمي²³، كنظريات فكرية. كما أوجدت أيضاً لهذه النظريات، صدى تطبيقي كشق ثان لاستراتيجيتها الدولية، من خلال: مبادرة طريق الحرير البري والبحري، تحت عنوان «طريق واحد وحزام واحد»، لإحياء طريق الحرير القديم البري والبحري للربط بين الصين والعالم من جديد، اقتصادياً وأمنياً وسياسياً، وثقافياً؛ حيث انتشرت مراكز «كونفوشيوس» في الكثير من دول العالم وجامعاته، كما طرحت الصين آليات للعمل المشترك والتعاون المشترك، مثل منتدى التعاون الصيني - العربي، وبرامجه المتعددة، فضلاً عن اتفاقيات ثنائية مع كل دولة عربية²⁴، الا أنه ينبغي الإشارة الى، أن الاهتمام

بالصين عربياً لا يزال محدوداً، ولا تزال صورة الصين سواء لدى صانع السياسة، أو المواطن العربي، يشوبها الكثير من الغموض.²⁵

ثالثاً: خدمة الصين للقضايا المصرية والسياسية العربية:

إن تحسين العلاقات العربية مع الصين، خاصة الاقتصادية منها، يجعل احتمال تصفية وتدعيم القضايا السياسية العربية واردا في هيئة الأمم المتحدة ، لدى الطرف الأمريكي والاسرائيلي، خاصة في ظل الحرب على الموارد النفطية والتوسع الصيني في العالم، وفي ظل التوجه الصيني نحو الدفاع عن القضايا المتعلقة بقضايا تقرير المصير . كما تتخوف الدول الأوروبية أيضاً، من العلاقات الاقتصادية الصينية مع العرب، لما تطرحه من عدة احتمالات تخدم الدول العربية، وتضرب المصالح الامريكية في الخليج العربي، والمصالح الفرنسية في القارة الافريقية، لتدخل بذلك الولايات المتحدة الأمريكية في اطار الصراع مع فرنسا، والصين، حول مناطق النفوذ والمستعمرات بإفريقيا، كما يمكن للدول العربية الاستفادة من هذه المصالح، وصراع القوى العظمى، لخدمة قضاياها المصرية كمايلي:

1- الاحتواء السياسي لقضايا الشرق الاوسط ودول الخليج وتحقيق الأمن العربي:

إن تمتين العلاقات الاقتصادية الصينية مع الدول العربية، وجه دول شمال افريقيا نحو سبر أغوار الاحتمالات المتاحة لتأسيس شراكات اقتصادية ودبلوماسية وأمنية مع قوى عظمى أخرى مثل الصين²⁶ يمكن أن تكون له نتائج سياسية تخدم الدول العربية، خاصة في قضايا: تقرير مصير فلسطين، والصحراء الغربية، بحكم عضويتها الدائمة في هيئة الأمم المتحدة، وكذا المساهمة في مشروع الوحدة العربية والتكتل المغاربي، كمؤسسة سياسية اقليمية، ومشروع البحر الأبيض المتوسط الكبير .

ان سياسة عدم التدخل والحياد الصينية، قد لا تبقى دائما مسألة خيارات للصين، فكلما توسع دور الصين في الدول العربية، كلما ازداد الضغط عليها لتتدخل بنشاط أكبر في حل النزاعات الاقليمية في المؤسسات السياسية العالمية، باعتبارها عضو دائم، ولها حق الفيتو

مما يشكل تحديا هاما للصين في علاقاتها مع العرب، خاصة ما يظهر في علاقاتها مع منتدى التعاون الصيني الافريقي، وكذا العربي²⁷.

أما عن دول الخليج العربي، فيمكن للدول العربية الاستفادة من تطوير علاقاتها مع الصين، في مجالات الأمن في الخليج العربي، والاستفادة منها في قضايا سوريا، ولبنان، والعراق، واليمن، حيث تكون الصين كفاعل توازن مع الوجود الأمريكي والأوروبي في المنطقة العربية²⁸ في هيئة الأمم المتحدة.

2- الاحتواء السياسي لقضايا الدول الافريقية وتحقيق الأمن العربي:

لذلك تبقى الولايات المتحدة الأمريكية، دائما تتخوف من العلاقات الصينية العربية ذات المجالات الاقتصادية، والتجارية، والغزو الصيني للأسواق الافريقية، الذي له احتمالات وجود غايات سياسية خاصة في ظل المنافسة الأمريكية على المستعمرات في قارة افريقيا، ومحاولات غرس قواعد عسكرية خاصة بمنطقة الساحل الافريقي، في اطار مكافحة الارهاب، وفي ظل وجود المنافسين الصيني والفرنسي، خاصة مع وجود خطة عمل في اطار منتدى التعاون الصيني الافريقي، الذي يرسم مسيرة التعاون بينهما، وكونهما يعارضان الارهاب بكل أشكاله، وانهما سيبحثان طرقا للتعاون في مكافحة الارهاب²⁹، هذا بشأن دول المغرب العربي، وافريقيا بصفة عامة.

3- تحقيق التنمية الاقتصادية العربية:

يمكن الاستفادة من تجربة الصين في تحقيق معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية، والعمل على رفع معدلات الدخل الفردي للمواطن، فضلا أنه يمكن للدول العربية الاستفادة من تطور القوة الاقتصادية الصينية، ونفوذها السياسي في تحجيم اتجاهات الهيمنة في السياسة الأمريكية المعاصرة، خاصة في سياسات النظام الدولي اتجاه الدول العربية³⁰.

عموما، تبقى العلاقات العربية الصينية يشوبها نوع من التخوف العربي، نظرا للعلاقات الصينية القوية مع كل من ايران والتخوف العربي من المد الشيعي، وكذا علاقاتها مع اسرائيل وارتباطه بالقضية الفلسطينية، كدول لها مصالح مشتركة مع الصين، فضلا أن الصين لا تؤمن بسياسة المعاداة مع دول العالم³¹، لذلك ينبغي على الدول العربية، ادراك

هذا المبدأ في علاقاتها مع الصين، وانعكاساته عليها سياسيا في هيئة الأمم المتحدة، خاصة في ظل احتمالات التحالف الصيني الاسرائيلي.

تنظر الدول العربية إلى الصين رؤية سلبية، يجب الإشارة إليها وهي عدم وجود فروقات جوهرية كبيرة بين الرؤية الصينية والرؤية الأمريكية، لقضايا المنطقة العربية، وخاصة القضية الفلسطينية، كما ان الصين وقفت ولا تزال إلى جانب واشنطن، في حربها على ما يسمى بالإرهاب، ولم تعارض بشدة الاحتلال الأمريكي للعراق، واعترفت مباشرة بنتائجه وإفرازاته، إضافة إلى ذلك تجدر الإشارة الى، تطور العلاقات الصينية الأمريكية، وتزايد التبادل التجاري بينهما، مما يحول دون تفاقم الأزمات بينهما، ويدفع الصين الى تجنب أي صدام مع السياسة الأمريكية في الدول العربية³²، كرؤية سياسية استراتيجية صينية هامة.

رابعاً: الصين وإدارة القضايا الأوروبية على مستوى المؤسسات السياسية الدولية

في اطار اجتماع الصين - أوروبا، الذي عقد في 22 جوان 2020، كان حاسماً في سياق العلاقات الأوروبية - الصينية، حيث يكوّن التعاون الصيني اتجاهاً متنامياً، في ظل عدم وجود تضارب في المصالح بين الأوروبيين والصين، وعدم وجود الكثير من العقبات الاستراتيجية أمام تعاونهم، رغم رغبة دول الاتحاد الاوربي في الاستقلالية عن كلّ من الصين والولايات المتحدة³³، مما يخدم كثيرا الصين في ضمها الى صفها مستغلة وجود عدة تناقضات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، في مسائل هامة منها:

- السياسة العالمية والاقتصاد واضحة بشكل جلي، ومثالها الأبرز، مسألة حلف الناتو.

- التجارة الحرة: حيث ترى واشنطن بأنها فعلت الكثير، ولم تتلق أية فوائد.

- منازعات منهجية: وجود نزاعات منهجية ضمن العلاقات الأحادية، وهذا لم يكن ولن يكون مرتبطاً بذهاب إدارة أمريكية وقدم أخرى، ولهذا يتوقع أن تستمر العلاقات الأوروبية الأمريكية بالغلين³⁴.

- استراتيجية الصين «الضربة الاقتصادية الوقائية»: أو ما يعرف بسياسة مشاركة الثروة بإطلاق مشروع الحزام والطريق المفتوحة لجميع الراغبين جزء من هذه السياسة، لذلك تستمر الصين في الاستثمار بشكل كبير في البنية التحتية، والطاقة، والصناعة بالدول الأوروبية.

خامسا: علاقة الاعتماد المتبادل بين الصين والدول الأوروبية:

كما يسعى الاتحاد الأوروبي إلى إيجاد توازن في المصالح مع الصين، كمنافس قوي يسعى إلى الريادة في القيادة التكنولوجية، ومنافس منهجي يروج لنموذج بديل للحكم. وفي هذا المجال يرى عدد كبير من الخبراء، أنه لا ينبغي المبالغة في أهمية الصين الاقتصادية بالنسبة للاتحاد الأوروبي، وأن طبيعة العلاقة بين الطرفين لا تتسم بهيمنة الصين على الاقتصادات الأوروبية؛ بل إنها علاقة اعتماد متبادل، ويعزز ذلك الرأي خمسة مؤشرات:

1- حجم الاستثمارات الصينية: تبلغ الاستثمارات الصينية حوالي 5% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في الاتحاد الأوروبي، وهي نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بنسب الاستثمارات الأمريكية، حيث تعد الولايات المتحدة أكبر مستثمر في الاتحاد الأوروبي.

2- مركزية السلع الصينية: تشير الإحصائيات إلى أن 43% من الصادرات الصينية لأوروبا هي سلع استهلاكية، مثل: المنسوجات، والأثاث، والألعاب، وكذلك المنتجات الإلكترونية الاستهلاكية (مثل الهواتف المحمولة، وأجهزة الكمبيوتر الشخصية، والأجهزة المنزلية).

3- استيراد المعدات الأوروبية: فالصين تعتمد بشكل كبير على استيراد آلات ومعدات أوروبية متخصصة لتصنيع عدد كبير من السلع والمنتجات التي تصدرها للخارج، خاصة المنتجات الطبية والوقائية.

4- قطاع الصناعات التكنولوجية: يؤكد الخبراء صعوبة عبور الصين على بدائل محلية للمنتجات الأوروبية اللازمة لتصنيع المنتجات الإلكترونية فائقة الدقة. وفي الوقت ذاته، تعتمد الدول الأوروبية هي الأخرى بشكل مكثف على الصين في قطاع الإلكترونيات.

5- محورية الشركات الأوروبية: يُعد الاتحاد الأوروبي أحد أكبر المستثمرين الأجانب في الصين، خاصة مع تركيز الشركات الأوروبية على الاستثمار في مجالات البحث والتطوير

والذي هو المحرك الأهم لاستمرار النمو الصيني. ففي عام 2019، أعادت فولكس فاجن استثمار 90% من أرباحها في الصين في مجالات البحث والتطوير داخل الصين³⁵.
6- تسيطر الصين على أغلب مؤسسات هيئة الأمم المتحدة، كمؤسسة سياسية عالمية وذلك من خلال ترأس الصينيون أربع مؤسسات من مؤسسات الأمم المتحدة، وتُمَوِّل الصين العديد من مشاريع الأمم المتحدة الإنمائية، في وقت انسحاب الولايات المتحدة من المسرح الدولي.

سابعا: دور الصين في منظمة الصحة العالمية:

في ماي 2020 ، قدّم الرئيس الأمريكي قائمة بإخفاقات منظمة الصحة العالمية الأخيرة، فشلها في الإبلاغ عن انتشار فيروس كورونا الجديد، وفي المتابعة و في الضغط على الصين لقبول تحقيق دولي في مصدر الفيروس في بداية الوباء، كما بدا أن منظمة الصحة العالمية تعتمد بإفراط على المعلومات المتحيزة، التي قدّمتها حكومة الصين³⁶. فأغلب هذه المساعدات قدمت للدول الأوروبية كأكبر القوى المتضررة من أزمة كوفيد 2019.

عموما، هناك علاقات دولية وثيقة بين كل من الدول الأوروبية والصين، أساسها اقتصادي وليس سياسي، بحكم وجود كل من فرنسا وألمانيا كأطراف أوروبية تمتلك حق الفيتو في هيئة الأمم المتحدة ، وكذا وجود الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى لها علاقات وطيدة مع الدول الأوروبية، خاصة في إطار حلف الناتو، لذلك تبقى مكانة الصين لدى الدول الأوروبية في المؤسسات السياسية العالمية خاصة هيئة الأمم ضئيلة، مقارنة بمكانتها الاقتصادية والتجارية العالمية، وكذا مقارنة بمكانة الصين لدى الدول العربية والافريقية.

خاتمة:

ترتكز الصين على عدة أسس هامة، ساهمت في اعطائها مكانة هامة في المؤسسات السياسية الدولية، في ظل تضارب المصالح بين القوى الكبرى، حيث برزت من خلال دور التركيبة العرقية والتعداد البشري للصين، وكذا اعتماد مبدأ التقدم الاقتصادي طريقا للتقدم

السياسي، فضلا عن تبنيها للعديد من الاصلاحات الاقتصادية، والعلاقات الاقتصادية الدولية، وكذا الاصلاحات السياسية وسياسة التحول الصيني نحو الرأسمالية .

ركزت السياسة الصينية على عاملين أساسيين، تمثل العامل الأول في ادخال اصلاحات على النموذج الاشتراكي، أما العامل الثاني فتمثل في اعتماد القيادات التكنوقراطية في السلطة السياسية، بدل القيادات الايديولوجية، بالإضافة الى، التحول في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية.

تعتبر الصين فاعل سياسي واقتصادي وعسكري استراتيجي، لها دور فعال في التأثير على مختلف المؤسسات السياسية الدولية، فالصين فاعل استراتيجي في العلاقات الاسرائيلية الأمريكية، ومدى تهديدها للتواجد الاسرائيلي بفلسطين، وكذا المصالح الأمريكية في المنطقة، فضلا عن الدور الصيني في العلاقات العربية، فهي عامل يثير التوتر حول قضايا الشرق الأوسط، وبالأخص قضية فلسطين، وانعكاساتها على الأمن الاسرائيلي في المنطقة العربية، والتخوف من الدعم العسكري والسياسي الصيني لفلسطين في هيئة الأمم المتحدة ، وكذا خطر العلاقات الاقتصادية الصينية مع العرب، لما تطرحه من عدة احتمالات تخدم الدول العربية، وتضرب المصالح الامريكية في الخليج العربي عرض الحائط وتساهم في توجيه مسار هيئة الأمم المتحدة.

أما عن الصين كفاعل اقتصادي استراتيجي في النظام الاقتصادي الدولي، فيبرز من كونها تسعى الى توسيع مجال الاستثمار والنفوذ الاقتصادي بالبحر الأبيض المتوسط، وكذا الغزو الاقتصادي الصيني للأسواق العربية والافريقية، فضلا عن رغبتها في استثمار اللوبي الصهيوني في العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة، كما تعتبر الصين فاعل استراتيجي في ادارة المصالح العسكرية الدولية، من خلال توقيعها للعديد من صفقات الأسلحة، واتفاقيات خاصة بتطوير تكنولوجيات الأسلحة والاستخباراتية، مع كل من اسرائيل والعالم الأوربي والآسيوي.

في الأخير، ينبغي على الدول العربية أن تعي وتدرك سلوك الصين، القائم على مبادئ عدم التدخل الدولي، وكذا عدم معاداة كل دول العالم، ووجود علاقات معها، بما فيها ايران

واسرائيل مراعية فقط مصالحها القومية، غير مبالية بمصالح الدول الاخرى، في هيئة الأمم المتحدة، خاصة العربية مما يبين مواقفها من القضية الفلسطينية، ومن الأزمات السورية واليمنية، والليبية، ولن يتغير ما لم يتم التأثير مباشرة على مصالحها، كما أن سياستها هي عبارة عن مبادئ عامة، لا تلتزم فيها بالتطبيق، والمثال على ذلك الموقف الصيني من قضية فلسطين، والقدس، والجولان، الا أن الصين تبقى الفاعل الاستراتيجي الدولي، الذي له تأثير على مختلف المؤسسات السياسية الدولية، وفي توجيه مسارها، خاصة في ظل الأوضاع الدولية الراهنة.

المراجع:

1- المؤلفات:

* الكتب:

- عمار شرعان، مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين -ألمانيا، 2019.

2- المقالات:

2- ابتهاج أحمد عبد الغني، "مسارات محتملة للمنافسة الايديولوجية بين القوى العظمى"، مجلة الشروق، مصر، 2 أفريل 2020، ص1. من موقع: <https://www.shorouknews.com> ، تاريخ التصفح: 23ديسمبر 2020 ، الساعة 18.50.

3- دينا سليمان كمال لاشين، "تحول القوة وتأثيرها على الصعود الصيني -2008- 2018" الدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي، 18 فيفري 2020.

4- وهيب ابو واصل، "علاقات الصين بإسرائيل تثير غضب الولايات المتحدة"، مجلة أخبار العالم 15 جوان 2020. من موقع: <https://www.mc-doualiya.com> ، تاريخ التصفح: 16 نوفمبر 2020 الساعة 17.07.

5- محمد نعمان جلال ، "العلاقات الصينية العربية في ظل المتغيرات الدولية" ، جريدة الشرق الاوسط العدد : 14761 ، 28 أبريل 2019.

6- "مبادرة الحزام والطريق.. مشروع صيني طموح بين الدوافع الجيوسياسية والمكاسب الاقتصادية" جريدة الاقتصادية ، الرياض، 31 أوت 2020 ، من موقع: <https://www.aleqt.com> ، تاريخ التصفح: 20 نوفمبر 2020 ، الساعة 20.39.

7- فوينغ ترجمة نهى حواء، "هل تسعى الصين إلى المنافسة على القوة العالمية؟" ، مجلة البيان 14 نوفمبر 2014، ص1، من موقع: <https://www.albayan.ae> ، تاريخ التصفح: 16 نوفمبر 2020 الساعة 18.25.

8- عاهد مسلم المشاقبة، "البعد السياسي للعلاقات العربية الصينية وأفاقها المستقبلية"، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 41، ملحق 1 عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، 2014 .

9- غلوبال تايمز تعريب وإعداد: عروة درويش، "لا يملك الأوروبيون ترف عدم الانفتاح والتعاون مع الصين"، شؤون استراتيجية، العدد: 972 جوان 2020.

10- صفاء هونا، "انضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية يعزز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والدول العربية" ، صحيفة الشعب، مصر، 2020/12/12، الصين، ص1، من موقع: <http://arabic.people.com.cn> ، تاريخ التصفح 2020/12/23 ، الساعة 15.26.

3- التقارير :

11- عادل عبد الغفار ، "بكين تتادي تقييم حضور الصين المتنامي في شمال افريقيا " ،
تقرير، منشورات مركز بروكنجز الدوحة، 23 جانفي 2020 ، ص 3 ، من موقع:
<https://www.brookings.edu>

4- مواقع الانترنت:

- 12- "استراتيجية تعزيز القواعد الصناعية القديمة تسرع تنمية شمال شرق الصين" ، موقع الصين
بعيون عربية 13 أوت 2012، ص 1. من موقع: <http://www.chinainarabic.org>
تاريخ التصفح 2020/12/23، الساعة 15.2020.
- 13- "خطة التعاون الصينية الإفريقية تؤكد على تعاون أوثق بين الصين وإفريقيا" ، قمة
منتدى التعاون الصيني الإفريقي، 6 نوفمبر 2006، ص 1. من موقع:
<http://arabic.china.org.cn>، تاريخ التصفح: 2020/12/23، الساعة 15.21.
- 14- وليد عبد الحي، "العلاقات الصينية -الإسرائيلية: الأسواق والسلاح" ، مركز الجزيرة
للدراسات ، 11 سبتمبر 2011، من موقع: <https://studies.aljazeera.net>، تاريخ
التصفح: 28 نوفمبر 2020، الساعة 18.56.
- 15- "مصالح جمهورية الصين الشعبية وأهدافها في منطقة الشرق الأوسط والرؤية
المستقبلية لدورها حتى عام 2030" ، ص 1، من موقع :
<http://www.mokatel.com>، تاريخ التصفح 2020/12/23، الساعة 12.40.
- 16- مايكل سينغ لين سويج ، "الصين والولايات المتحدة في الشرق الأوسط بين التبعية
والتنافس" تقرير، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى 11 أكتوبر 2020، ص 1 من موقع:
<https://www.qposts.com> ، تاريخ التصفح 2020/11/16، الساعة 14.50.
- 17- شفيق شقير، "الصين والعالم"، مركز الجزيرة للدراسات، 25 سبتمبر 2017. من موقع:
<https://studies.aljazeera.net>، تاريخ التصفح: 16 نوفمبر 2020، الساعة 14.50.

18- هشام محمود، "الصين والاتحاد الأوروبي .. مزيد من التوتر في طريق العلاقات الاقتصادية" مجلة الاقتصادية، 11 أكتوبر 2020، ص1، من موقع: <https://www.aleqt.com>.

19- ايمان فخري، "انفصال تدريجي هل تستطيع أوروبا تقليص العلاقات الاقتصادية مع الصين"، 06 ماي 2021.. من موقع: <https://futureuae.com>، تاريخ، التصفح: 22 مارس 2022.

الهوامش:

¹ شفيق شقير، "الصين والعالم"، مركز الجزيرة للدراسات، 25 سبتمبر 2017، ص1. ، من موقع: <https://studies.aljazeera.net/>، تاريخ التصفح: 16 نوفمبر 2020، الساعة 14.50.

² محمد نعمان جلال ، "العلاقات الصينية . العربية في ظل المتغيرات الدولية"، جريدة الشرق الاوسط العدد : 14761، 28 أبريل 2019، ص1

³ محمد نعمان جلال ، مرجع سابق ، ص1.

⁴ "استراتيجية تعزيز القواعد الصناعية القيمة تسرع تنمية شمال شرق الصين" ، موقع الصين بعيون عربية، 13 أوت 2012، ص 1 . من موقع: <http://www.chinainarabic.org>، تاريخ التصفح: 23 ديسمبر 2020، الساعة 15.20.

⁵ مايكل سينغ لين سويج ، "الصين والولايات المتحدة في الشرق الأوسط بين التبعية والتنافس"، تقرير معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى 11 أكتوبر 2020، ص1 من موقع: <https://www.qposts.com> تاريخ التصفح: 16 نوفمبر 2020، الساعة 14.50.

⁶ وليد عبد الحي ، "العلاقات الصينية -الإسرائيلية: الأسواق والسلاح" ، مركز الجزيرة للدراسات ، 11 سبتمبر 2011 ، ص2، من موقع: <https://studies.aljazeera.net/>، تاريخ التصفح: 28 نوفمبر 2020 ، الساعة 18.56

⁷ "كيف أصبحت الصين قوة اقتصادية عظمى؟" مجلة الاقتصادية الاربعاء 20 يناير 2016 ص1. من موقع: <https://www.aleqt.co> تاريخ التصفح: 16 نوفمبر 2020 ، الساعة 18.30.

⁸ دينا سليمان كمال لاشين، "تحول القوة وتأثيرها على الصعود الصيني -2008-2018"، الدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية المركز الديمقراطي العربي، 18 فيفري 2020 ، ص21.

- ⁹ صفاء هونا، "انضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية يعزز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والدول العربية"، صحيفة الشعب، مصر، 2020/12/12، الصين، ص1، من موقع: <http://arabic.people.com.cn> تاريخ التصفح: 23 ديسمبر 2020، الساعة 15.26.
- ¹⁰ عاهد مسلم المشاقبة، "البعد السياسي للعلاقات العربية الصينية وأفاقها المستقبلية"، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 41، ملحق 1 عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، 2014 ص378.
- ¹¹ عمار شرعان، "مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين -ألمانيا، 2019، ص1.
- ¹² "مبادرة الحزام والطريق .. مشروع صيني طموح بين الدوافع الجيوسياسية والمكاسب الاقتصادية" جريدة الاقتصادية، 31 أوت 2020، الرياض، من موقع: <https://www.aleqt.com> / تاريخ التصفح: 20 نوفمبر 2020، الساعة 20.39.
- ¹³ ابتهاج أحمد عبد الغني، "مسارات محتملة للمنافسة الايديولوجية بين القوى العظمى"، مجلة الشروق مصر، 2 أبريل 2020، ص1. من موقع: <https://www.shorouknews.com>، تاريخ التصفح: 23 ديسمبر 2020، الساعة 18.50.
- ¹⁴ وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص3.
- ¹⁵ المرجع نفسه، ص3.
- ¹⁶ محمد نعمان جلال، مرجع سابق، ص2.
- ¹⁷ فوينغ ترجمة نهى حواء، "هل تسعى الصين إلى المنافسة على القوة العالمية؟"، مجلة البيان 14 نوفمبر 2014، ص1، من موقع: <https://www.albayan.ae> / تاريخ التصفح: 16 نوفمبر 2020 الساعة 18.25..
- ¹⁸ محمد نعمان جلال، مرجع سابق، ص3.
- ¹⁹ عاهد مسلم المشاقبة، مرجع سابق، ص381-382.
- ²⁰ "مصالح جمهورية الصين الشعبية وأهدافها في منطقة الشرق الأوسط والرؤية المستقبلية لدورها حتى عام 2030"، ص1، من موقع <http://www.mokatel.com>، تاريخ التصفح 2020/12/23.

- ²¹ وهيب ابو واصل، "علاقات الصين بإسرائيل تثير غضب الولايات المتحدة"، مجلة أخبار العالم 15 جوان 2020 ، ص1. من موقع: https://www.mc-doualiya.com ، تاريخ التصفح: 16 نوفمبر 2020 الساعة 17.07.
- ²² وليد عبد الحي ، مرجع سابق ، ص3
- ²³ محمد نعمان جلال، مرجع سابق، ص2.
- ²⁴ المرجع نفسه، ص2.
- ²⁵ شفيق شقير، مرجع سابق ، ص1.
- ²⁶ عادل عبد الغفار ، "بكين تنادي بتقييم حضور الصين المتنامي في شمال افريقيا ، تقرير، منشورات مركز بروكنجز الدوحة، 23 جانفي 2020 ، ص3 ، من موقع: https://www.brookings.edu/ المرجع نفسه، ص3.27
- ²⁸ عاهد مسلم المشاقبة، مرجع سابق، ص378.
- ²⁹ "خطة التعاون الصينية الافريقية تؤكد على تعاون أوثق بين الصين وافريقيا"، قمة منتدى التعاون الصيني الافريقي، 6 نوفمبر 2006، ص1. من موقع: http://arabic.china.org.cn ، تاريخ التصفح: 23/12/2020، الساعة 21.15.
- ³⁰ المرجع نفسه، ص378.
- ³¹ محمد نعمان جلال ، مرجع سابق، ص2.
- ³² عاهد مسلم المشاقبة، مرجع سابق، ص384.
- ³³ غلوبال تايمز تعريب وإعداد: عروة درويش، "لا يملك الأوروبيون ترف عدم الانفتاح والتعاون مع الصين"، شؤون استراتيجية، العدد: 972 جوان 2020، ص1
- ³⁴ المرجع نفسه ، ص1
- ³⁵ ايمان فخري، "انفصال تدريجي هل تستطيع أوروبا تقليص العلاقات الاقتصادية مع الصين" 06 ماي 2021، ص1. من موقع: https://futureuae.com/ تاريخ ، التصفح: 22 مارس 2022.
- ³⁶ فرح عصام ، "تغلغل الصين في الأمم المتحدة مقبرة أسسها ترامب" ، 14 جانفي 2021 ، ص1، من موقع: https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics تاريخ التصفح: 22 مارس 2022.